تقييم الاداء البنكي في اطار برنامج تطوير القطاع المصرفي المصري

رشا فؤاد عبد الرحمن محمد يونس

مدرس الاقتصاد

كلية النقل الدولي واللوجستيات

الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

الباحثة حاصلة على درجة البكالوريوس من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة تخصص اقتصاد وتخصص فرعي علوم الحاسب الالي. حصلت على درجة الماجستير في الاقتصاد من نفس الكلية عام ٢٠٠٦ في موضوع "تأثير تكنولوجيا المعلومات على تطوير الخدمات البنكية الالكترونية في الجهاز المصرفي المصري" . حصلت على درجة دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد من نفس الكلية في ابريل عام ٢٠١٣ في موضوع "تحليل انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتطبيق على الحالة المصرية".

القاهرة ٢٠١٨

مستخلص

درست الورقة البحثية التطوير والاصلاح المصرفي وتأثيره على الاداء البنكي في الفترة من عام ٢٠٠٤ الى ٢٠١٦ من خلال مجموعة من مؤشرات قياس اداء الجهاز المصرفي وهي مؤشر الربحية ، معامل المرونة الدخلية للودائع المصرفية، قدرة البنوك على تغطية النشاط الائتماني وتوظيف المدخرات المحلية، معدلات الفائدة وأثرها على الودائع المصرفية. اوضحت تداعيات الازمات والاحداث التى مرت بها مصر في فترة مابعد ثورة يناير ٢٠١١ ان برنامج التطوير المصرفي وماتضمنه من اعادة هيكلة وزيادة رؤوس اموال البنوك وتدعيم ادارة المخاطر قد ساهمت في استيعاب اثارها والحفاظ على تماسك القطاع.

مقدمة

وضع البنك المركزي خطة لتطوير واعادة هيكلة القطاع المصرفي المصري، لتعزيز سلامته وقوته وخلق قطاع مصرفي قادر على المنافسة واستيعاب الازمات وتأدية دوره في النشاط الاقتصادي بكفاءة لزيادة معدل النمو الاقتصادي . ادرك البنك المركزى اهمية دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير ورفع كفاءة ومنافسة القطاع المصرفي، فعمل على تطوير نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات بهدف تعزيز سلامة واستقرار النظام المالي، والحد من المخاطر الائتمانية وزيادة السرعة وتحقيق المصداقية والسرية في تسويات المدفوعات. كما شجع البنك المركزي على تطوير الخدمات المصرفية التقليدية وتقديم الخدمات المصرفية المبتكرة وتنويع الاوعية الادخارية. جاء ذلك في اطار تقديم برامج تدريبية لتنمية القدرات والكفاءات للوصول لمزيد من الابتكارات.

اهمية واشكالية الدراسة: تتمثل اشكالية البحث في تحليل اثر الاصلاح المصرفي بمرحلتيها على اداء الجهاز المصرفي وذلك من خلال مؤشرات قياس اداء الجهاز المصرفي المصري.

هدف الدراسة: دراسة خطط تطوير واعادة هيكلة القطاع المصرفي المصري وتحليل اثرها على الاداء البنكي باستخدام مجموعة من المؤشرات لتقييم الاداء البنكي في جذب الودائع وتغطية النشاط الائتماني.

حدود الدراسة: تتمثل الحدود المكانية في الجهاز المصرفي المصري والحدود الزمانية في الفترة من ٢٠٠٤ الى ٢٠١٦ حيث الفترة من ٢٠٠٤ الى بداية ٢٠١٢ هي فترة خطط تطوير واعادة هيكلة القطاع المصرفي المصري والفترة من ٢٠١٢ الى ٢٠١٦ هى فترة تقييم نتائج خطط الاصلاح المصرفي على اداء الجهاز المصرفي.

منهجية الدراسة: لتحقيق اهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تجميع وعرض المعلومات المتعمقة بالظاهرة قيد الدارسة وتحليل الاداء البنكي باستخدام مجموعة من مؤشرات قياس الاداء لتقييم اداء البنوك في جذب الودائع ، تقييم قدرة البنوك على تغطية النشاط الائتماني وتوظيف المدخرات المحلية ودراسة اهمية الودائع في تغطية النشاط الائتمانى.

تنظيم الدراسة: تتكون الدراسة من مبحثين بالاضافة للنتائج وتقديم بعض التوصيات.
المبحث الاول يتناول خطة البنك المركزي لتطوير واعادة هيكلة القطاع المصرفي بمرحلتيها ويتم التركيز على اهم ادوات الخطة.
المبحث الثانى يتناول تقييم اداء الجهاز المصرفي من خلال مؤشرات قياس الاداء

مراجعة الادبيات

اشارت دراسة Omran (2007) لاهمية تطوير الجهاز المصرفي كركيزة اساسية للاصلاح الاقتصادي. حيث اثبتت العديد من الدراسات على اهمية الاشراف البنكي لتحقيق مزيد من الشفافية وتنافسية الجهاز المصرفي مثل دراسة Salem & Kalhoefer (2008) ودراسة Mohieldin & Sahar Nasr (2007)، ان من اهم اسباب ضعف الاشراف البنكي نقص وعدم تساوي المعلومات بين اطراف المعاملات المالية ممايؤدي لانخفاض الثقة في الجهاز المصرفي (Caprio & Cull 2000 ,، كما اكدت هذه الدراسات على اهمية تواجد وزيادة بنوك القطاع الخاص لذيادة التنافسية والكفاءة. اشارت دراسة Claessens and Laeven (2004)على اهمية تنافسية الجهاز المصرفي على رفع جودة الخدمات المصرفية ودرجة التطوير والابتكار في المنتجات المصرفية، بالاعتماد على نموذج المنافسة بدراسة Panzar & Roses (1987) يتضح اهمية ادارة المخاطر وحرية الدخول والخروج من السوق لرفع تنافسية الجهاز المصرفي. كما اكدت دراسة Sahr Nasr (2010) ايضا على اهمية الابتكار وتنوع الخدمات المصرفية لجذب رؤوس الاموال وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير نظم ادارة المخاطر المصرفية لرفع كفاءة الجهاز المصرفي والاصلاح الاقتصادي. وجد مما سبق اهمية دراسة برنامج تطوير الجهاز المصرفي المصري بمرحلتيه ومدى تأثيره على كفاءة الجهاز المصرفي من خلال مؤشرات الاداء البنكي.

المبحث الاول: خطة تطوير واصلاح الجهاز المصرفي المصري

تبنى البنك المركزي المصري برنامج تطوير القطاع المصرفي من خلال اصلاح هيكلي ومالي كامل لخلق كيانات مصرفية قوية قادرة على المنافسة العالمية حيث

شهد القطاع المصرفي المصري منذ اواخر التسعينيات تدهورا ملحوظا حيث ارتفعت حجم القروض المتعثرة وانخفضت الملاءة المالية لعدد كبير من البنوك العامة والخاصة وتدنى مستوى الخدمات المصرفية والكفاءة المهنية وانخفضت معدلات الربحية. كان هناك حاجة لاصلاحات مصرفية لتحديث صناعة الخدمات المالية مع انتقال الدولة من اقتصاديات القطاع العام الى اقتصاديات السوق (El Shazly, 2001). في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي والتكامل مع الاقتصاد العالمي وجدت ضرورة تطوير الجهاز المصرفي لرفع تنافسيته وقدرته على جذب رؤوس الاموال من اجل زيادة حجم الاستثمار الاجنبى المباشر واستثمارات القطاع الخاص (Hassan & Jreisat, 2016) . اثبتت دراسة Poshakwale & Qian (2009) التأثير المعنوي للمرحلة الاولى لبرنامج تطوير الجهاز المصرفي المصرفي على تنافسية وكفاءة الجهاز المصرفي وعلى النمو الاقتصادي حيث تميزت المرحلة الاولى بالاندماجات والاستحواذات وتخارج المال العام من العديد من البنوك. نتيجة ماسبق الاشارة اليه قام مجلس ادارة البنك المركزي المصري بوضع خطة شاملة لتطوير وتحديث القطاع المصرفي وتم تنفيذها على مرحلتين.

المطلب الاول: المرحلة الاولى (٢٠٠٤-٢٠٠٨)

وضع البنك المركزي المصري في سبتمبر ٢٠٠٤ خطة من اربعة محاور لتطوير الجهاز المصرفي تنتهي بعام ٢٠٠٨. هدفت لتعزيز سلامة وقوة الجهاز المصرفي ليكون قادر على المنافسة وتأدية دوره في النشاط الاقتصادي بكفاءة بما يهدف إلى تحقيق زيادة معدل النمو الاقتصادي. اهتم المحور الاول بعمليات دمج طوعي وجبري بين عدد من البنوك ادت الى انخفاض عدد البنوك العاملة في مصر. وفي اطار المحور الثاني، تمت اعادة هيكلة البنوك العامة بتنفيذ خطة شاملة محددة

التواريخ لتطوير كافة الادارات والنظم التكنولوجية واستحداث ادارات جديدة، خاصة ادارة المخاطر والنظم التكنولوجية والموارد البشرية. من خلال المحور الثالث تم عمل تسويات لاكثر من ٩٠% من الديون المتعثرة. كما تم انشاء وادارة قاعدة بيانات للعملاء المتعثرين بالقطاع العام والخاص بالجهاز المصرفي وتقوم وحدة الديون المتعثرة بتحديث وتحليل البيانات شهريا. اهتم المحور الرابع بوضع برنامج استهدف رفع كفاءة القطاع ، ورفع كفاءة الكوادر البشرية والارتقاء بمستوى نظم ادارة المعلومات للحصول على معلومات دقيقة بالسرعة المطلوبة (التقارير السنوية للبنك المركزي المصري) .

اولا:عمليات الدمج

وافق مجلس ادارة البنك المركزي المصري في ١٥ يوليو ٢٠٠٥ على تفعيل المادة ٢/٣٢ من القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للبنك عن خمس مئة مليون جنيه مصري وألا يقل رأس المال المخصص لنشاط فروع البنوك الاجنبية عن خمسين مليون دولار امريكي (البنك المركزي المصري، ٢٠١٣). ادى تفعيل هذه المادة لغلق عدد من فروع البنوك الاجنبية واجراء عدد من عمليات الدمج الطوعي والجبري بين البنوك مما ادى الى انخفاض عدد البنوك العاملة في مصر من ٥٧ بنكا في ديسمبر ٢٠٠٣ الى ٣٩ بنكا عام ٢٠٠٨. بدأت الاندماجات منذ وضع الخطة وبالأخص بعد انتهاء المهلة التي اعطاها البنك المركزي للبنوك لتوفيق اوضاعها (التقارير السنوية للبنك المركزي المصري) بزيادة رأس مالها الى ٥٠٠ مليون جنيه في منتصف يوليو ٢٠٠٥. وبهدف القضاء على تعارض المصالح في ملكية البنوك العامة للبنوك المشتركة فقد قامت البنوك العامة ببيع مساهمتها في معظم البنوك المشتركة محققة ارباحا رأسمالية تم توجيهها لتدعيم

القاعدة الرأسمالية للبنوك العامة. لقد اسهمت هذه العمليات بالاضافة لبيع ٨٠% من اسهم رأسمال بنك الاسكندرية وعمليات الاستحواذ على جذب الاستثمار الاجنبي والاقليمي ونقل الخبرة المصرفية المتطورة والحديثة حيث دخل القطاع المصرفي المصري العديد من البنوك العالمية والاقليمية بإجمالي استثمارت اجنبية مباشرة ضخت الى القطاع المصرفي المصري من منتصف عام ٢٠٠٥ الى نهاية ٢٠٠٦ نحو ٣,٤ مليار دولار امريكي (البنك المركزي المصري، ٢٠١٣).

ثانيا: اعادة هيكلة القطاع المصرفي

اعادة هيكلة البنوك التجارية العامة (البنك الاهلي المصري- بنك مصر- بنك الاسكندرية – بنك القاهرة): تم تطوير كافة الادارات والنظم التكنولوجية واستحداث ادارات جديدة مثل ادارة المخاطر والنظم التكنولوجية والموارد البشرية وتطبيق افضل الممارسات الدولية واجراء مراجعة شاملة للقوائم المالية للبنوك العاملة للاعوام ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٨ وفقا لمعايير المحاسبة الدولية مع التركيز على تقييم جودة الاصول وتحديد فجوة المخصصات. التي تم تقديرها من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات بنحو ٥٥ مليار جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٠٣ وتم تغطيتها بالكامل في ٣٠ يونية ٢٠١٠ (التقارير السنوية للبنك المركزي المصري).

اعادة الهيكلة المالية والادارية للبنوك العامة المتخصصة من خلال عمليات التدقيق ومراجعة القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وتحديد حجم فجوة المخصصات ووضع استراتيجية للتعامل معها وتدعيم البنوك بقروض مساندة من البنك المركزي وزيادة رأسمالها من وزارة المالية (البنك المركزي المصري، ٢٠١٣).

ثالثا: معالجة الديون المتعثرة

معالجة الديون المتعثرة للقطاع المصرفي والتي قدرت بنحو ١٣٠ مليار جنيه في ٣٠ يونيه ٢٠٠٣ يخص البنوك العامة منها نحو ٩٦ مليار جنيه. تم اتخاذ عدد من الاجراءات من اهمها تعديل المادة ١٣٣ من القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن التصالح بين البنوك وعملائها مما ادى للعديد من التسويات واسترداد البنوك لجزء كبير من مستحقاتها. تم انشاء وحدة متابعة الديون المتعثرة والتي قامت بتوجيه البنوك لانشاء وحدة متابعة بكل منها. كما تم انشاء وادارة قاعدة بيانات للعملاء المتعثرين بالجهاز المصرفي، وانشاء امانة للتوفيق والتحكيم بالبنك المركزي لاسراع اتمام التسويات النهائية بين البنوك وعملائها المتعثرين خلال مدة اقصاها خمسة اشهر. كما قامت وحدات الديون المتعثرة بالبنوك خلال الفترة من اول يناير ٢٠٠٤ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠١١ بعمل تسويات بنسبة ٩٠% من الديون غير المنتظمة. قامت وحدة متابعة الديون المتعثرة بالتنسيق بين البنك المركزي والبنوك العامة للتعامل مع المديونيات المتعثرة الصغيرة حتى مليون جنيه من خلال برنامج بدأ مارس ٢٠٠٧ وانتهى يونية من نفس العام وانهى حوالى ٧٦٠٠ حالة متعثرة بنسبة ٦٣% من اجمالى الحالات المدرجة. تسوية المديونية غير المنتظمة لشركات قطاع الاعمال العام بالبنوك العامة التجارية التي بلغت ٢٦ مليار جنيه وتم سداد حوالى ٦٢% من اجمالي المديونية حتى ٢٠٠٦ وتسديد المتبقى بنهاية يونية ٢٠١٠ (البنك المركزي المصري، ٢٠١٣). انخفضت الديون المتعثرة الى اجمالي القروض بشكل مطرد من ١٠,٥ % بنهاية عام ٢٠١١ الى ٧،٦% بنهاية يونيو ٢٠١٥ على الرغم ان هذا المعدل اعلى من المتوسط الاقليمي (The Economist, 2015).

المطلب الثاني: المرحلة الثانية (٢٠٠٩-٢٠١١)

بانتهاء برنامج الإصلاح المصرفي الأول، وتحقيقه لكافة أهدافه المتمثلة في خلق بيئة سليمة، قوية وفعالة للقطاع المصرفي قادرة على مواجهة الأزمات والمشاكل الداخلية والخارجية، استطاع القطاع المصرفي مواجهه الآثار السلبية للازمات المالية المتتالية التي بدأت منذ ٢٠٠٨ ولم يحتاج البنك المركزي المصري لضخ أي سيوله إضافية بالقطاع المصرفي. ذلك بالإضافة إلى التصدي المستمر لكافة الأزمات، الأمر الذي ظهر واضحا في استمرار ثبات الوضع الاقتصادي بعد قيام ثورة ٢٥ يناير في عام ٢٠١١. الأهداف التي تحققت من خلال برنامج التطوير الأول مهدت الطريق وأصبحت حجر الأساس الذي تم الاستناد عليه لبناء برنامج التطوير الثاني للقطاع المصرفي المصري الذي امتد من ٢٠٠٩ الى ٢٠١١ ثم امتدت الى نهاية شهر مارس ٢٠١٢. هدفت المرحلة الثانية لرفع كفاءة اداء وضمان سلامة الجهاز المصرفي وزيادة تنافسيته ومقدرته على ادارة المخاطر لخدمة الاقتصاد والاسهام في التنمية. تتمثل اهم ركائزها في اعداد وتنفيذ برنامج شامل لاعادة الهيكلة المالية والادارية للبنوك المتخصصة. تنفيذ تطبيقات بازل II في البنوك المصرية لتدعيم قدرتها على ادارة المخاطر ومراجعة واحكام تطبيق قواعد الحوكمة الدولية الخاصة بالبنوك. كما تضمنت هذه المرحلة تحسين فرص اتاحة التمويل والخدمات المصرفية وبالاخص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (التقارير السنوية للبنك المركزي المصري).

اولا: تطوير الرقابة والاشراف على الجهاز المصرفى المصري

هدفت المرحلة الثانية للنهوض بقدرات البنك المركزي المصري الاشرافية والرقابية لتصل الى المتطلبات الدولية حيث انخفاض المعلومات المتوفرة عن القدرات الائتمانية وضعف القدرات الادارية بالشركات الصغيرة والمتوسطة في اوائل القرن

الواحد والعشرين ادى لارتفاع مخاطر الائتمان المصرفي مما ادى لتركز الائتمان بالقطاع العام نتيجة تخوف الجهاز المصرفي لتقديم الائتمان للقطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة (Ayadi el al, 2011). كما وجد ضرورة تكوين لجان اشراف متخصصة وتدريب العاملين نتيجة محدودية توفر هذه اللجان في الفترة السابقة لخطة التطوير الجهاز المصرفي (Mubarak, 2012). مما اوجد اهمية تطوير الرقابة والاشراف وتوفير المعلومات ومن اهم الانجازات:

- المتابعة الدورية لنتائج المرحلة الاولى من برنامج اعادة هيكلة البنوك العامة التجارية، واستكمال متطلبات رفع كفاءة البنوك في مجالات الوساطة المالية وادارة المخاطر والموارد البشرية ونظم المعلومات. وبالفعل تحسن الاداء حيث تم تغطية عجز المخصصات والمقدر بنحو ٤٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٣ وارتفاع ارباحها لتسجل نحو ٤,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٢ مقارنة ٥٠٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٣ بالاضافة لارتفاع اعداد الفروع وعدد ماكينات الصراف الالي (التقارير السنوية للبنك المركزي المصري).

- **اعادة هيكلة الرقابة المكتبية:** استحداث وحدتين هما وحدة التقارير الدورية تهدف لتطوير وتحديق التقارير الواردة من البنوك بما يتماشي مع المعايير الدولية للتقارير المالية ووحدة متابعة الشركات الكبرى لتحديد اجمالي القروض الممنوحة وتوجيه البنوك لاتخاذ اللازم لتخفيض وتغطية مخاطرها وتدعيم رؤوس اموالها.

- **تطوير الرقابة الميدانية:** التحول من اسلوب التفتيش القائم على الالتزام الى التفتيش القائم على المخاطر.

- **تجميع مخاطر الائتمان المصرفي:** تطوير نظام التسجيل وتصنيف العملاء في القوائم السلبية.

- **انشاء وحدات جديدة بقطاع الرقابة والاشراف** في ٢٠٠٧ وهما وحدة المخاطر الكلية تهدف الى تقييم سلامة واستقرار القطاع المصرفي على المستوى الكلي والجزئي مع الاخذ في الاعتبار التطورات الاقتصادية والمالية من خلال متابعة وتحليل تطورات مؤشرات السلامة المالية ووحدة التعليمات الرقابية التي تصدر تعليمات الرقابة الجديدة وتطوير التعليمات وفقا لافضل الممارسات الدولية بما يتماشى مع اوضاع القطاع المصري.

- **تنفيذ تطبيقات بازل II** : وفقا لتقرير صندوق النقد الدولى عام ٢٠١٢ طبق البنك المركزى المصري معظم المبادئ الاساسية لتطبيقات بازل لتحقيق الاشراف البنكي الفعال ذلك نحو الاستعداد لتطبيق مبادئ بازل II لرفع التنافسية البنكية من خلال رفع الثقة والشفافية بالجهاز المصرفي (Naceur& Kandil, 2013). استراتيجية البنك المركزي المصري في تطبيق مقررات بازل II ترتكز على مبدأ التيسير والمشاورة مع البنوك لضمان تطبيقها. والتحقق من التزام البنوك بتطبيق المعايير بالاخص بمعايير كفاية راس المال التي تغطي مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق (البنك المركزي المصري، ٢٠١٥).

- **نظم الحوكمة:**قرار ٥ يوليو ٢٠١١ بشأن تعليمات الحوكمة بأن تلتزم البنوك بوضع او تطوير نظم الحوكمة لديها بما يتناسب مع حجم اعمال البنك ودرجة تعقيده وسياساته وقدرته على استيعاب المخاطر بحد اقصى في اول مارس ٢٠١٢ (البنك المركزي ، ٢٠١٣).

- **تحديث نظام تسجيل بيانات الائتمان بالبنك المركزي:** قرار ٣ يناير ٢٠١٢ بتحديث نظام تسجيل بيانات الائتمان بالبنك المركزي مما يساعد على اتخاذ قرارات

سليمة عند منح الائتمان. بالاضافة للتأكد من توفر بيانات ائتمانية دقيقة واضحة لفئات العملاء غير المنتظمين في السداد (البنك المركزي المصري،٢٠١٣).

- **معيار كفاية راس المال:** قرر البنك المركزي في ديسمبر ٢٠١٢ الموافقة على التعليمات الخاصة بالحد الادنى لمعيار كفاية راس المال وذلك مع ضرورة مراعاة التزام البنوك العاملة بمصر فيما عدا فروع البنوك الاجنبية بالحفاظ على نسبة الحد الادنى ١٠% لمقابلة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

- **الرقابة الداخلية:** قرر البنك المركزى في ١٩ اغسطس ٢٠١٤ الموافقة على التعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية ، ومنح البنوك مهلة ستة اشهر لتوفيق اوضاعها (البنك المركزي المصري، ٢٠١٥).

ثانيا: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وفقا للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة مثل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فترة وضع المرحلة الثانية من الخطة حوالي ٨٠% من الاقتصاد المصري المحلى وحوالى ٧٥% من القوة العاملة بالقطاع الخاص وبالرغم من ذلك كان يصل لهذا القطاع حوالي ١٠% فقط من التمويل البنكي المتاح مما يحد من زيادة انتاجيته (Ayad el al, 2011) وبالتالي قرر البنك المركزي في اطار برنامج التطويرما يلي:

- قرر مجلس ادارة البنك المركزي بتاريخ ١٦ ديسمير ٢٠٠٨ اعفاء البنوك المانحة لقروض وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من نسبة الاحتياطي البالغة ١٤% وذلك لتشجيع البنوك على تمويل هذه الشركات.

- قام البنك المركزي بالاتفاق مع المعهد المصرفي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء على اجراء مسح ميداني شامل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

لتوفير قاعدة بيانات تفصيلية يمكن للبنوك الاستفادة منها لتمويل هذا القطاع كما تسهل الوصول لتعريف موحد للقطاع (البنك المركزي المصري، ٢٠١٣).

- منح اول ترخيص في مجال الاستعلام والتصنيف الائتماني في يناير ٢٠٠٨ لتوفير اكبر قدر من المعلومات التاريخية والمحدثة لمساعدة البنوك في اتخاذ قرار سليم. كما وافق مجس الادارة في نوفمبر ٢٠٠٩ على المساهمة بعشرين مليون دولار في الصندوق المقرر تكوينه لتوفير موارد مالية من الدول العربية لتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة بمصر (التقارير السنوية للبنك المركزي المصري).

المطلب الثالث: تطوير قطاعات البنك المركزي المصري

اولا: تطوير تكنولوجيا المعلومات بالجهاز المصرفي

قام البنك المركزي المصري بتطوير وسائل تكنولوجيا المعلومات في الجهاز المصرفي من اهمها وفقا للتقارير السنوية للبنك المركزي المصري:

- اعداد نظام حسابات الكتروني ينظم اجراء القيود المحاسبية بالبنك المركزي ويساعد على سهولة ادارة حسابات الوحدات الحكومية وحسابات البنوك. الانتهاء من شبكة المعلومات التي تربط البنك المركزي المصري بباقي وحدات القطاع المصرفي وتطوير قاعدة البيانات باعداد قاعدة بيانات موحدة تتوافق مع القواعد المعمول بها دوليا.

- ميكنة اجراءات التقدم بعطاءات الاكتتاب في سندات اذون الخزانة المصرية وشهادات البنك المركزي المطروحة للاكتتاب العام، من خلال نظام الكتروني لتقديم العطاءات مباشرة.

- الانتهاء من وضع ضوابط الانترنت البنكي وتفعيلها خلال عام ٢٠١٤-٢٠١٥ (البنك المركزي المصري ،٢٠١٥) .

- تطوير نظام الحفظ المركزي للاوراق الحكومية ويتضمن اعداد نموذج تسعير منحنى العائد القياسي ونظام التداول ونظام لادارة الضمانات ونظام اعادة الشراء ونظام للسوق الثانوي للمقاصة وتسويق الاوراق المالية الحكومية وانشاء قاعدة للبيانات تحتوى بيانات الاوراق المالية الحكومية بما في ذلك بيانات مصر للمقاصة لاستخدامها كضمانات لتوفير السيولة وتخزينها واسترجاعها (البنك المركزي المصري، ٢٠١٥).

ثانيا: تطوير نظم الدفع

قد ساهم البنك المركزي المصري في بناء الكثير من مكونات نظام المدفوعات القومي، من خلال فتح آفاق جديدة في التحويلات الالكترونية في مصر، وتكمن أهمية التحول إلى التحويلات الالكترونية بديلا عن النقد في تحسين تدفق السيولة داخل الاقتصاد القومي المصري، ومن ثم زيادة الناتج المحلي. ويهدف البنك المركزي من خلال تبنيه لتلك الممارسات إلى دعم ثقة المستخدمين، وحماية حقوق المستخدمين، وضبط سوق المدفوعات المصري من أجل خلق مناخ تنافسي (البنك المركزي المصري، ٢٠١٥). ومن اهم الاجراءات التي تم اتخاذها وفقا للتقارير السنوية للبنك المركزي المصري:

- التعاون مع هيئة السويفت العالمية لتحقيق السرية التامة في نقل الرسائل الخاصة بالتحويلات والمعاملات المالية.

- التشغيل الفعلي لنظام المتحصلات الحكومية لتسويتها من خلال البنوك في مدة زمنية اقصاها يومان عمل والتي كانت تستغرق مايزيد عن ثلاثة اسابيع.

- التشغيل الفعلي لنظام التسوية اللحظية (RTGS) في منتصف مارس ٢٠٠٩، لتجنب المخاطر المرتبطة بنظم الدفع ومخاطر الائتمان، والحد من مخاطر ادارة السيولة.
- نقل مقر غرفة المقاصة الالكترونية وغرفة احصائيات النقد الاجنبي من بنك مصر الى البنك المركزي وتشغيلهما الفعلي في مارس ٢٠٠٩.
- اطلاق خدمة الدفع المباشر بغرفة المقاصة الالكترونية بين البنوك بشكل رسمي في اول يونية ٢٠١٠. كما بدأ تشغيل خدمة الخصم المباشر في اكتوبر ٢٠١٢ لتوسيع قاعدة عمليات الدفع الالكتروني للاسراع بحركة انتقال الاموال بين الافراد.

ثالثا: تنمية الكوادر البشرية بالجهاز المصرفي

في اطار اهتمام البنك المركزي بمواكبة المستجدات العالمية في المجال المصرفي، فقد حرص على الارتقاء بعنصر التدريب وتنفيذ البرامج المتخصصة في كافة المجالات المصرفية خلال مرحلتي خطة التطوير. ارتفع عدد المشاركين في البرامج التي قدمها البنك المركزي للعاملين بالجهاز المصرفي من ٤٣١٣ متدربا فى ٢٠٠٥ ليصل الى ٢٣١٠٠ مشاركا فى ٢٠١٠على مدار ٢٤٣٥٥ ساعة تدريبية . كما وصل الى ٣٠٠٤٨ عام ٢٠١٥ باجمالى عدد ساعات ٤٠٣١٢ ساعة (التقارير السنوية للبنك المركزي المصري).

المبحث الثاني: مؤشرات قياس اداء الجهاز المصرفي

يعبر المؤشر بصورة عامة عن مقياس كمي او نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة او اداء محدد خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم بعرض الواقع وتفسيره وتحليله في حين ان الاحصاءات هى عرض لواقع ظاهرة معينة في وقت محدد وفي شكل رقمي

وتستخدم المؤشرات لتحديد حجم المشكلة وقياسها قياسا دقيقا للوقوف على الوضع الراهن وتقييم الاداء (مصيطفى،٢٠٠٢).

المطلب الاول: معدلات الفائدة وأثرها على الودائع المصرفية

وجد من بيانات التقارير السنوية للبنك المركزي المصري في الفترة محل الدراسة من ٢٠٠٤ الى ٢٠١٥ زيادات سنوية في المركز المالي الاجمالي للبنوك في مصر مع انخفاض اعدادها في ظل الاندماجات والاستحواذات محقق معدل ١١,٣% في يونيو ٢٠٠٥ بالمقارنة بيونيو ٢٠٠٤ مع انخفاض عدد البنوك من ٦٢ بنك الى ٥٢ وتوالت الزيادات مع انخفاض عدد البنوك لتصل الى ٢٣,٢% في يونيو ٢٠٠٧ محققه اعلى زيادة في الفترة محل الدراسة مع انخفاض اعداد البنوك الى ٤١ بنك حيث استطاعت جذب ودائع جديدة حيث نمت الودائع بمقدار ٨١,١ مليار جنيه بمعدل ١٤,٣% لتصل الى ٦٥٠ مليار جنيه بما يمثل ٦٩,٣% من اجمالي المركز المالي للبنوك عام ٢٠٠٧، مما ادى للتوسع في النشاط الاقراضي ليصل اجمالي التسهيلات الممنوحة ٣٥٣,٧ مليار جنيه بما يمثل ٣٧,٧% من اجمالي المركز المالي للبنوك و٤٥,٤% من اجمالي الودائع. حققت معدلات الزيادة السنوية للودائع وارصدة الاقراض اعلى معدلاتها في عام ٢٠٠٨ وهو تاريخ انتهاء المرحلة الاولى للتطوير والاصلاح الهيكلي مما يوضح الأثر الايجابي للخطة.

بلغ ادنى معدل نمو بالمركز المالي الاجمالي للبنوك نهاية يونيو ٢٠١١ بمعدل ٤% وذلك لتراجع الارصدة خلال النصف الثاني من السنة بمقدار ١٣,٢ مليار جنيه نتيجة انخفاض الارصدة لدى البنوك بسبب انخفاض التزاماتها لدى البنك المركزي بمقدار ١٠٣,٤ مليار جنيه وذلك مع قيامه بسحب بعض ودائعه لمواجهة عمليات تصفية الاجانب لجزء كبير من استثماراتهم في مصر تأثرا بأحداث ثورة ٢٥ يناير

٢٠١١. نمت الودائع بمعدل ٧,٢% وتركز حوالى ٦٠% من الزيادة الكلية في زيادة الودائع بالعملة المحلية والتى تركزت في نمو ودائع القطاع العائلي بما يمثل ٧٣,٤% من اجمالي الودائع بالعملة المحلية بينما تراجعت ودائع قطاع الاعمال الخاص وودائع قطاع الاعمال العام وودائع القطاع الحكومي. بالنسبة للزيادة في الودائع بالعملات الاجنبية فقد ساهم ايضا القطاع العائلي بالنصيب الاكبر بما يمثل ٤٧% من اجمالي الودائع بالعملات الاجنبية.

اتجه الجهاز المصرفي منذ عام ٢٠١١ لمجموعة من الادوات والسياسات لمواجهة الصدمات الداخلية حيث قام بتنويع الاوعية الادخارية والابتكارات المالية ورفع اسعار الفائدة عليها وتشمل حسابات التوفير والودائع حيث طرحت البنوك العاملة في مصر منتجات جديدة من الاوعية الادخارية بأسعار منافسة وفقا لسعر الكوريدور المعلن من البنك المركزي المصري. بلغ متوسط معدل العائد على الودائع بالعملة المحلية في الفترة من ٢٠١١ الى ٢٠١٥ على الودائع اكتر من ستة اشهر واقل من سنة حوالى ٨,٥% بلغت اقل معدلاتها بداية الفترة عام ٢٠١١ بمعدل ٧,٤% اعلى معدلاتها عام ٢٠١٣ حيث بلغ ٩,٣% لجذب المدخرات لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية. قرارات البنك المركزي الفعالة في رفع فائدة الودائع شجعت القطاع العائلي على رفع معدل ودائعها ليعوض انخفاض معدل ودائع القطاع الخاص والحكومى. ارتفع المركز المالي الاجمالي للبنوك بمعدل ٧,٦% نهاية يونيو ٢٠١٢

وتواصل الارتفاع ليصل الى معدل ٢١% نهاية يونيو٢٠١٥ . بنهاية يونيو ٢٠١٢ تركزت حوالى ٨٠% من الزيادة في الودائع بالعملة المحلية اما الودائع بالعملة الاجنبية زادت بمعدل ٥,٢% مثل القطاع العائلي حوالى ٧٧% من اجمالى

الودائع بالعملة المحلية وحوالى نصف الودائع بالعملة الاجنبية. مع نهاية يونيو ٢٠١٣ تركز حوالي ٨٢%من الزيادة في جانب الخصوم في ارصدة الودائع التي تصاعدت بمعدل ١٦% ، تركز حوالى ٧٣% من الزيادة لنمو الودائع بالعملة المحلية اما الودائع بالعملة الاجنبية ارتفعت بمعدل ١٨,٢% بما يعد تطور ملحوظ. مثل القطاع العائلي حوالي ٧٥% من اجمالي الودائع بالعملة المحلية وحوالي ٤٧% من الودائع بالعملات الاجنبية. وبنهاية يونية ٢٠١٥ تركز حوالى ٩٠,٦% من ارصدة الخصوم في ارصدة الودائع بالعملة المحلية مثل القطاع العائلي ٤٠% من الزيادة اما الودائع بالعملات الاجنبية فزادت بمعدل ٨,٦% ساهم القطاع العائلي بما نسبته ٧٥% منها (التقارير السنوية للبنك المركزي المصري).

كما ارتفعت استثمارات البنوك في الاوراق المالية واذون الخزانة في الفترة بعد الثورة بينما تراجعت استثمارات البنوك في الاوراق المالية الاجنبية والسندات غير الحكومية ومساهمتها في الشركات والتى بدأت في التحسن تدريجيا منذ السنة المالية ٢٠١٣\٢٠١٢ (البنك المركزي المصري، ٢٠١٣). كما اصدر البنك المركزي المصري سندات دولارية لتخفيف الاعتماد الحكومي على الجهاز المصرفي لتوفير مصادر التمويل بالنقد الاجنبي للدولة. واظهر القطاع المصرفي مرونة حذرة منذ ثورة ٢٠١١ حيث ساعدت سياسات الاقراض والاشراف الحذر من جانب البنك المركزي في استمرار دوره الاستباقي في ادارة القطاع مما ادى لاستفادة البنوك التجارية من احتياجات الحكومة المتزايدة للاقراض مستفيدة من العائدات المرتفعة لاذون الخزانة وان كان القطاع المصرفي تعرض لمخاطر لهبوط التقييم لتعرضه لمخاطر سيادية (The Economist, 2015).

المطلب الثاني: معامل المرونة الدخلية للودائع المصرفية

يبرز مفهوم المرونة الدخلية للودائع المصرفية كأحد المعايير التحليلية لتقييم الأداء المصرفي في تعبئة المدخرات من خلال جذب الودائع، وينصرف هذا المفهوم إلى تحديد درجة استجابة الودائع المصرفية للتغير الذي يحصل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باعتباره أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي، وهل هذه الاستجابة منتظمة أو غير منتظمة. يوضح المؤشر الطاقة الإيداعية للاقتصاد عموما، ومنها يمكن الحكم اذا كان استجابة الإيداع المصرفي بصورة نظامية للتغيرات في الدخل الحقيقي إذا كان يزيد عن(**1**) (مصيطفى ،٢٠٠٢).

جدول رقم (١) المرونة الدخلية للودائع المصرفية

السنة	(١) اجمالي الودائع (بالمليون جنيه)	(٢) الدخل القومى الاجمالى الحقيقي (بالدولار)	(٣) التغير في الودائع لسنة n	(٤) التغير في الدخل القومى الاجمالى لسنة n	المرونة
2004	463548	155239787829.63			
2005	521745	162192916084.43	12.55	4.48	2.80
2006	571461	173309468988.77	9.53	6.85	1.39
2007	658215	185597580010.74	15.18	7.09	2.14
2008	755636	198881943532.62	14.80	7.16	2.07
2009	820175	208177377018.71	8.54	4.67	1.83
2010	900165	218888324504.75	9.75	5.15	1.90
2011	965339	222783648066.58	7.24	1.78	4.07
2012	1026686	227719662137.56	6.35	2.22	2.87
2013	1190819	232696398050.99	15.99	2.19	7.31
2014	1433728	239481619965.76	20.40	2.92	7.00
2015	1740158	249951802078.73	21.37	4.37	4.89
2016	2123069	260693936973.86	22.00	4.30	5.12

المصدر: تم حسابه بواسطة الباحث بناء على بيانات الودائع من البنك المركزي المصري والدخل القومي الاجمالي الحقيقي من البنك الدولي

يتضح من الجدول ان الايداع في الجهاز المصرفي يستجيب بشكل نظامي للتغيرات في الدخل الحقيقي حيث ان المرونة اكبر من (١) في جميع السنوات محل الدراسة. وما يمكن أن نستنتجه من ذلك قوة مرونة الإيداع المصرفي بشكل عام والودائع الادخارية بشكل خاص، واستقرار ووجود اتجاه عام لحركة الودائع، وهو دليل على قوة ارتباط الودائع المصرفية بتغيرات الدخل الحقيقي من جهة وقوة دور البنوك التجارية في جذب المزيد من الودائع المحلية وان كل زيادة في الدخل تصاحبه زيادة أكبر في معاملات الأفراد مع البنوك التجارية. يعبر ذلك عن قوة فاعلية الأوعية الادخارية المطروحة من الجهاز المصرفي بشكل عام والبنوك التجارية بشكل خاص، وما يعطي استنتاجا عن قوة البنوك في جذب الودائع وتعبئة المدخرات.

المطلب الثالث :قدرة البنوك على تغطية النشاط الائتماني وتوظيف المدخرات المحلية

يعكس هذا المؤشر مدى اعتماد البنوك التجارية على الودائع في تمويل نشاطها الائتماني والاستثماري والمبدأ في هذا المعيار هو وجود علاقة ترابطية طردية ودائمة وفقا للعلاقة التلقائية بين الودائع والائتمان. يشير الارتفاع الى أهمية تغطية الودائع المصرفية للنشاط الائتماني والاستثماري وإلى قدرة البنوك في استخدام أموال المدخرين لتغطية حاجات القطاعات الاقتصادية مما يعكس التحسن المطلق في القدرة على جذب الودائع. العلاقة المنخفضة تعكس تدهور القدرة الإيداعية للبنوك التجارية بشكل لا يتناسب والاتجاهات المصرفية الائتمانية والاستثمارية، مما يعني

لجوءها إلى السيولة المتاحة لتغطية وتعويض عجز الودائع. استمرار برامج التنمية الاقتصادية والرغبة بمعدلات أكبر للنمو في غالبية الاقتصاديات تقتضي الرفع في معدل النمو في الائتمان المصرفي عموما والائتمان طويل الأجل بشكل خاص، الأمر الذي يتطلب تنمية سريعة للودائع الادخارية من قبل البنوك التجارية مما يتطلب إستراتيجيات شاملة من خلالها يتم تعبئة أكبر مقدار ممكن من تلك الودائع من خلال جذب المزيد من الأموال (مصيطفى ،٢٠٠٢).

جدول رقم ٢ أهمية الودائع في تغطية القروض والائتمان

السنة	(١) اجمالي الائتمان (بالمليون جنيه)	(٢) اجمالي الودائع (بالمليون جنيه)	(٣) الودائع/ الائتمان x١٠٠	(٤) التغير في الائتمان لسنة n	(٥) التغير في الدخل القومى الاجمال لسنة n	(٦) المرونة (٤)/(٥)
2004	422040	463548	110%			
2005	466771	521745	112%	10.60	4.48	2.37
2006	509532	571461	112%	9.16	6.85	1.34
2007	531314	658215	124%	4.27	7.09	0.60
2008	570953	755636	132%	7.46	7.16	1.04
2009	695326	820175	118%	21.78	4.67	4.66
2010	775268	900165	116%	11.50	5.15	2.23
2011	892766	965339	108%	15.16	1.78	8.52
2012	1072566	1026686	96%	20.14	2.22	9.09
2013	1343140	1190819	89%	25.23	2.19	11.54
2014	1625141	1433728	88%	21.00	2.92	7.20
2015	1978211	1740158	88%	21.73	4.37	4.97
2016	2460115	2123069	86%	24.36	4.30	5.67

المصدر: تم حسابه بواسطة الباحث بناء على بيانات الودائع والائتمان من البنك المركزي المصري والدخل القومي الاجمالي الحقيقي من البنك الدولي

نستنتج من الخانة رقم (٣) ان القدرة الإيداعية للبنوك في الفترة من ٢٠٠٤ الى ٢٠١١ تتجاوز نسبة ١٠٠% اي تناسب الودائع مع الاتجاهات الائتمانية والاستثمارية ولا يوجد عجز لتغطيته من السيولة المتاحة مما يعكس نجاح خطط الاصلاح المصرفي. تناقصت النسبة لتصل الى ٨٦% في الفترة من ٢٠١٢ الى ٢٠١٦ ، ممايعني لجوء البنوك إلى استعمال السيولة المتاحة لتغطية وتعويض العجز البسيط في الودائع اي يوجد مجالا لتنمية الودائع وجذب المزيد منها بغرض خدمة الاستثمار والتنمية.

مؤشرات المرونة تبين أن فاعلية البنوك تكون محدودة في تمويل التنمية الاقتصادية، اذا ارتفعت القيمة عن الواحد (**1**) اي يوضح التوسع في الائتمان بمعدل لا يتناسب مع توسع مماثل في حجم النشاط ، مما قد يوَلد ضغوطا تضخمية و يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي.
نستنتج من الخانة رقم (٦) معدلات المرونة لم ترتفع كثيرا عن الواحد ولكن بدأت في الارتفاع منذ عام ٢٠١١ ووصل الى قمته عام ٢٠١٣ ثم بدأ في الانخفاض من العام التالي مما يوضح التوسع في الائتمان بمعدل لم يتناسب مع التوسع في حجم النشاط الاقتصادي. يتضح مما سبق ان السياسات التي اتبعها البنك المركزي نجحت في مواجهة الصدمات الداخلية حيث المرونة بدأت في الانخفاض منذ عام ٢٠١٤ ونسبة الودائع الى القروض لم تنخفض عن ٨٠% اى اللجوء الى السيولة المتاحة مثل نسبة طفيفة.

المطلب الرابع: مؤشر ربحية البنوك

معيار الربحية يعكس مستوى الربحية الذي يحققه البنك ومدى قدرته على تدعيم حقوق الملكية لديه وإجراء توزيعات نقدية على مساهميه. بناء على تقارير البنك المركزي المصري عند المقارنة بين عام ٢٠٠٤ بداية خطة البنك المركزي لتطوير الجهاز المصرفي وعام ٢٠١٠ يتضح ارتفاع صافي ارباح البنوك في ظل الاندماجات بأكثر من ثلاثة اضعاف. حيث بلغ صافي الارباح ٩٠٦٢ مليون جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، وبلغت نسبة صافي الارباح الى متوسط حقوق المساهمين ١٦,٢% لدى هذه البنوك، ونسبة صافي الربح الى متوسط الأصول لديها ١,٤%. بينما بلغ صافي الارباح ٢٦٨٦ مليون جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ ، وبلغت نسبة صافي الارباح الى متوسط حقوق المساهمين ١٧,٩% لدى هذه البنوك، ونسبة صافي الربح الى متوسط الأصول لديها ١,١%. حققت الزيادات السنوية في ربحية البنوك اعلى معدلاتها عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ مع انخفاض عدد البنوك من ٥٩ الى ٤٣ بنك مما يوضح التأثير الايجابي للاندمجات والخصخصة على ربحية البنوك، حيث اتاحت مصادر تمويل اكبر للبحث والابتكار مما ادى لتطوير واضافة منجات مالية جديدة مثل البنوك الالكترونية مما رفع من تنافسية البنوك المصرية.

حققت البنوك ادنى معدلات النمو عام ٢٠١١ حيث انخفضت صافي الارباح بمعدل ١٤% بالمقارنة بعام ٢٠١٠ نتيجة تداعيات ازمة ثورة ٢٥ يناير كما بلغت نسبة صافى الارباح الى متوسط الاصول ١,٢% ونسبة صافى الارباح الى متوسط حقوق الملكية ١٣,٥% ولكن سرعان ما ارتفعت صافى ارباح البنوك نتيجة السياسات المصرفية ليصل معدل النمو الى ٤٤%عام ٢٠١٢ واخذ في النمو عام ٢٠١٣ بمعدل ٢٣% ثم معدل نمو لصافى الارباح ٢٨% عام ٢٠١٤. كما بلغت

نسبة صافى الارباح الى متوسط الاصول ١,٩% ونسبة صافى الارباح الى متوسط حقوق الملكية ٢٢,٤% مقابل ١٥%و١٩,٥% عام ٢٠١٣ (التقارير السنوية للبنك المركزي المصري) .

نتائج الدراسة

اهتم البنك المركزي بتطوير الجهاز المصرفي المصري واعادة هيكلته من خلال الاندماجات والخصخصة وتطوير نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات ورفع الكفاءات مما ادى الى:

- تكوين كيانات مالية ضخمة قادرة على المنافسة العالمية.
- تطوير وتقديم خدمات جديدة ومتطورة تساعد على جذب العملاء والاموال.
- اثر ايجابي على اداء البنوك في الجهاز المصرفي المصري ورفع من قدرته على استيعاب الصدمات الداخلية.
- يتضح الأثر الايجابي للمرحلة الاولى حيث حققت حجم الودائع اعلى معدلات الزيادة في عام ٢٠٠٨ لتصل الى١٥% بالمقارنة ١٢,٦% عام ٢٠٠٥ كما حققت ارصدة الاقراض اعلى معدلاتها عام ٢٠٠٨ لتصل الى ١٣,٥% بالمقارنة بمعدل زيادة ٤% عام ٢٠٠٤.
- التأثير الايجابي للاندمجات والاستحواذات على ربحية وتنافسية البنوك حيث سجل اعلى معدلات الزيادة بالمركز المالي الاجمالي للبنوك عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ مع انخفاض عدد البنوك من ٥٢ عام ٢٠٠٥ الى ٤٠ بنك عام ٢٠٠٨. وحققت الزيادات السنوية في ربحية البنوك اعلى معدلاتها عام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ مع انخفاض عدد البنوك من ٥٩ الى ٤٣ بنك.

- اوضحت تداعيات الازمات والاحداث التى مرة بها مصر في الفترة بعد ثورة يناير ٢٠١١ ان برنامج التطوير المصرفي وماتضمنه من اعادة هيكلة وزيادة رؤوس اموال البنوك وتدعيم ادارة المخاطر قد ساهمت في استيعاب اثارها والحفاظ على تماسك القطاع.

- تضاعف معدل زيادة المركز المالي الاجمالى ليصل الى ١٤,٥% خلال السنة المالية ٢٠١٣\٢٠١٢ واستمر في الارتفاع ليصل الى بمعدل ٢١% السنة المالية ٢٠١٥\٢٠١٤.

- قرار البنك المركزي برفع فائدة الودائع شجع القطاع العائلي على رفع معدل ودائعها ليعوض انخفاض معدل ودائع القطاع الخاص والحكومى. حيث تصاعدت الودائع بمعدل ١٦% خلال السنة المالية ٢٠١٣\٢٠١٢ تركز حوالى ٧٣% من الزيادة لنمو الودائع بالعملة المحلية واستمر في الزيادة ليصل الى ٢١,٣% عام ٢٠١٥\٢٠١٤ .

التوصيات

الحفاظ على نتائج برنامج الاصلاح المصرفي من خلال احكام الرقابة على الاداء، الالتزام بالمعايير الدولية، تشجيع البنوك على منح التمويل للقطاعات الاقتصادية الحيوية والمشروعات الجادة.

قائمة المراجع

مصيطفى، عبداللطيف (٢٠٠٢)، "مؤشرات قياس اداء النظام المصرفي الجزائري)، جامعة ورقلة.

الدوريات

البنك المركزي المصري (٢٠١٥) ، المجلة الاقتصادية، المجلد ٥٥ العدد الثالث

التقارير السنوية للبنك المركزي المصري بدء من عام (٢٠٠٢/٢٠٠٣) الى (٢٠١٦-٢٠١٧)

البنك المركزي المصري (٢٠١٣) ، تقرير عن انجازات مجلس ادارة البنك المركزى المصري خلال الفترة من ٢٠٠٣ الى ٢٠١٢

English Refrences

Ayad el al. (2011)," Convergence of Bank Regulations on International Norms in The Southern Mediterranean- Impact on Bank Performance and Growth", Centre for European Policy Studies.

Caprio Jr. & Cull R. (2000), "Bank Privatization and Regulations for Egyp", The Egyptian Center for Economic Studies.

Claessens, S. and Laeven L. (2004). "What Drives Bank Competition? Some International Evidence." Journal of Money, Credit and Banking, 36, 563-584.

EL Shazly, Alaa (2001), "Incentive-Based Regulations and Bank Restructuring in Egypt", Topics in Middle Eastern and African Economies, Volume 3, September 2001

Hassan H., Jreisat A. (2016), "Does Bank Efficiency Matter? A Case of Egypt", International Journal of Economics and Financial Issues, 2016, 6(2), 473-478.

Kalhuefer C. & Salem R. (2008),"Profitability Analysis in the Egyptian Banking Sector", German University in Cairo, Working Paper No.7

Mohieldin M. & Nasr S. (2007), "On bank privatization: The case of Egypt", The Quarterly Review of Economics and Finance- Volume 46, Issue 5, February 2007, Pages 707-725

Mubarak A. (2012)," Accounting Reporting in Banks: The Case in Egypt and the UAE Before and after the Financial Crisis", Journal of Accounting and Auditing: Research & Practice, Vol. 2012 (2012), Article ID454273, 15 pages

Naceura1 S. &Kandil, M.(2013), "Basel Capital Requirements and Credit Crunch in the MENA Region", IMF Working Paper WP/13/160

Nasr S. (2010), "Access to Finance and Economic growth in Egypt", World Bank- Middle East and North Africa Region

Omran M. (2007),"Privatization, State Ownership and Bank Performance in Egypt", World Development 2006.07.002

Saif I. (2011), "Challenges of Egypt's Economic Transition", Carnegie Middle East Center- Carnegie Endowment for International Peace